المنتصف الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٢/١/١١ الموافق ٨ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ العدد ٥٢٢ السنة التاسعة عشرة

المنتصف الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

أدلّة أرشيفية جديدة حول مجازر العصابات الصهيونية: دير ياسين لم تكن المجزرة الوحيدة في ١٩٤٨..!

صفحة (٢)

ماذا وراء الجدل الإسرائيلي حول منصب المستشار القانوني للحكومة؟

صفحة (٣)

كورونا .. فاعل جديد في معادلة الديمغرافيا.

(أف ب)

للعام الثاني على التوالي، تراجع النمو السكاني في إسرائيل بسبب جائحة كورونا!

كتب برهوم جرايسي:

سجل النمو السكاني في إسرائيل في العام المنصرم ٢٠٢١ ارتفاعا بنسبة ١,٧٪، وهي نسبة يتم تسجيلها للعام الثاني على التوالي. وحسب التقديرات، فإن هذا يعد تراجعا، مقارنة بالسنوات السابقة، يعود بالأساس إلى جائحة كورونا، التي انعكست في تراجع أعداد المواليد، خاصة في العام ٢٠٢٠، رغم ارتفاعها بقليل في العام الماضي، إذ أن الرافد الآخر للنمو السكاني، الهجرة لإسرائيل، بقي تقريبا على حاله بالمعدل العددي، ونسبة عالية من المهاجرين هم عمليا أصحاب مواطنة عائدون، أيضا بفعل الجائحة. وهذه استنتاجات تبينت في المقارنات التي أجريناها للتقرير السنوي لتعداد السكان، في السنوات الست الأخيرة.

وقال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الحكومي إن عدد السكان في إسرائيل بلغ مع نهاية ٢٠٢١ حوالي ٩,٤٥ مليون نسمة، وهذا يشمل الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، والسوريين في مرتفعات الجولان المحتل. ومن دون هاتين المنطقتين، اللتين يتم دمجهما في الإحصائيات بفعل الضم الاحتلالي، فإن تعداد السكان حوالي ٩,١ مليون نسمة، من بينهم ١,٦٥٤ مليون نسمة من فلسطينيي الداخل، من دون القدس والجولان، وبهذا هم يشكلون ما يلامس نسبة ١٨,١٪.

وفي تفاصيل العام المنتهي ٢٠٢١، فإن عدد اليهود بلغ ٦,٩٨٢ مليون نسمة، في حين أن ٤٧٢ ألف نسمة تم إدراجهم تحت بند «آخرون»، وهم بغالبيتهم الساحقة من اليهود الذين لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم، ولكنهم يمارسون حياتهم كيهود، والباقي بغالبيتهم مسيحيون من عائلات يهودية مهاجرة، ويقدر عددهم بأكثر من ٥٥ ألف نسمة. وارتفعت أعداد من هم في إطار «آخرون»، في السنوات القليلة الأخيرة، بفعل استقدام آلاف من أثيوبيا، بناء على طلب عائلاتهم أو أبناء عائلاتهم من اليهود، بموجب قانون الهجرة الإسرائيلي.

ونقرأ أن عدد المواليد في إسرائيل كان ١٨٤ ألف طفل، وهذا يشمل القدس والجولان، من ضمنهم أقل من ١٣٥٨٠٠ طفل يهودي، و٤٣٠٥٠ طفلا عربيا، وحوالي ٥١٢٠ طفلا ممن هم مدرجون في بند «آخرون». وبلغ عدد الوفيات حوالي ٥١ ألف شخص، وارتفعت نسبة الوفيات في العام الماضي من معدل ٥,١ وفاة لكل ألف مواطن، بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٩، إلى معدل ٥,٤ وفاة لكل ألف مواطن في العام الماضي ٢٠٢١، الذي كان من ضمن المتوفين فيه ٤٨٠٠ وفاة بفعل الإصابة بفيروس كورونا.

ويقول التقرير إن عدد المهاجرين إلى إسرائيل في العام الماضي ٢٥ ألف نسمة، بضمنهم عائدون بعد أن غادروا البلاد لمدة أكثر من عام، وتم احتسابهم في بند مهاجرين سابقا من إسرائيل. من بين هؤلاء قرابة ٢٥٠٠ عربي، وهم بغالبيتهم الساحقة، وحسب التقديرات، طلاب جامعات درسوا في الخارج، وإضافة إلى ٢٥ ألف مهاجر إلى إسرائيل، يوجد ٩ آلاف مهاجر في بند «آخرون».

ويشير التقرير إلى أنه في العام الماضي غادر البلاد ٧٥٠٠ شخص، مع توجهات للبقاء لأكثر من عام خارج البلاد، وهذا يحسب كهجرة. وحسب تقارير سابقة، في العالم ما بين ٧٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف شخص من حملة الجنسية الإسرائيلية ويقيمون بشكل ثابت خارج إسرائيل، إذ أن القانون لا يلزمهم بالتنازل عن هويتهم الإسرائيلية، ولكن بعد غياب ستة أشهر يفقدون حقوقا اجتماعيا، بضمنها التأمين الصحي، ومخصصات اجتماعية، مثل مخصصات الأولاد، ومخصصات الشيخوخة. وفي السنوات القليلة الأخيرة، بادرت السلطات الإسرائيلية للبحث عن حملة الجنسية الإسرائيلية، وعن مقيمين في الخارج منذ عشرات السنين، وانقطع اتصالهم بالبلاد، وظهر في السجل السكاني أن قسما منهم بلغ أعمارا متقدمة جدا، ومنهم من تجاوز المئة، والغرض من ذلك المسح معرفة مصير هؤلاء، إذا ما يزالون على قيد الحياة، وقد تم شطب عشرات آلاف الأسماء من السجل، حسب ما نشر سابقا.

أعداد سكان القدس والجولان

بحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، من أصل الإحصائية الرسمية المعلنة- ٩,٤٥ مليون نسمة، يوجد ١,٩٩٥ مليون عربي، وهم يشكلون نسبة ٢١٪، وهذا كما ذكر يشمل القدس والجولان، وفي حسابات، تستند للإحصائيات الإسرائيلية، في هاتين المنطقتين، ٣٥٠ ألف نسمة من غير المجنسين، ٣٢٨ ألفا في القدس المحتلة، و٢٢ ألفا في مرتفعات الجولان السوري المحتل. وحسب إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، حتى نهاية العام ٢٠٢١ كان في القدس ٣٦٤ ألف فلسطيني. وبحسب تقديرات تعتمد على عدة تقارير، في القدس قرابة ٣٦ ألف فلسطيني ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية الكاملة. وحوالي ٢٦ ألفا منهم هم ممن طلبوا وحصلوا على الجنسية الكاملة على مر السنين، بينما ١٠ آلاف شخص هم أساسا من أبناء الشطر الغربي لقرية بيت صفافا، الذي هو تحت السلطة الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨، وباتت القرية جزءا من القدس، بموجب قرارات الحكومة الإسرائيلية بعد العام ١٩٦٧ بتوسيع نطاق القدس، وضم العديد من القرى الفلسطينية إلى نطاق المدينة. والباقي هم من فلسطينيي الداخل الذين انتقلوا للسكن في القدس في إطار الهجرة الداخلية. ما يعني أن عدد الفلسطينيين في القدس غير المجنسين بالجنسية الإسرائيلية ٣٢٨ ألف نسمة. ونؤكد مجددا أن هذه الاحصائيات إسرائيلية، تدخل في التقرير الرسمي، في حين أنه قد تكون ثمة إحصائيات فلسطينية أخرى، تشير إلى عدد أكبر للفلسطينيين في القدس.

وفي ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، واستنادا لإحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن في القرى السورية الخمس أقل بقليل من ٢٧ ألف نسمة، ٢٦٨٧٠ نسمة، بنسبة تكاثر سنوية في حدود ١٪، ولكن من بين هؤلاء، وحسب التقديرات، حوالي ٥١٤٠ شخصا حاصلون على المواطنة الإسرائيلية الكاملة، من بينهم ٢٢٥٥ شخصا في قرية الغجر، الواقعة على الحدود السورية- اللبنانية، وبعد العام ١٩٦٧، باتت في مثلث يشارك فيه الاحتلال الإسرائيلي، ونسبة التجنيس فيها ٨٣٪، مقابل ١٢٪ في القرى العربية الأربع الأخرى، مجدل شمس، مسعدة، بقعاثا، وعين قينيا.

وتوصلنا إلى أعداد المجنسين استنادا إلى أعداد ذوي حق الاقتراع في كل واحدة من القرى السورية الخمس في انتخابات آذار ٢٠٢١، وبعد الأخذ بالحسبان من هم دون سن ١٨ عاما من أبناء المجنسين، بنسبة ٢٥٪ من المجنسين، استنادا لنسبة التكاثر الطبيعي الضعيفة. وعلى أساس هذه الحسابات والمعادلات، نستنتج وجود ٢٢ ألف شخص في الجولان يرفضون التجنيس.

مقارنات النمو والهجرة

الاستنتاج بأن جائحة كورونا انعكست على التكاثر السكاني الطبيعي، وأيضا على وتيرة الهجرة في الاتجاهين، نابع من المقارنة التي أجريناها للسنوات الست الماضية، من العام ٢٠١٦ وحتى العام ٢٠٢١. ويتضح أنه ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٩، كان عدد المواليد متقاربا، وكذا بالنسبة لأعداد الموتى، والمهاجرين إلى إسرائيل ومنها.

ونرى أنه في العام ٢٠١٦ بلغت نسبة النمو السكاني ٢٪، وعدد المواليد ١٨١ ألفا، والوفيات ٤٣ ألفا، والمهاجرين من إسرائيل ٧ آلاف، والمهاجرين اليها ٢٤ ألفا.

وفي العام ٢٠١٧ كانت نسبة النمو ١,٩٪، وعدد المواليد ١٨٠ ألفا، والموتى ٤٤ ألفا والمهاجرين من إسرائيل ٧ آلاف، والمهاجرين اليها ٢٧ ألفا.

وفي العام ٢٠١٨، عادت نسبة النمو لتكون ٢٪، بارتفاع عدد المواليد إلى ١٨٥ ألفا، وكان عدد الموتى ٤٥ ألفا، والمهاجرين من إسرائيل ٦ آلاف، والمهاجرين اليها ٢٨ ألفا.

وفي العام ٢٠١٩، بلغت نسبة النمو السكاني ١,٩٪، وكان عدد المواليد ١٧٧ ألفا، والموتى ٤٥ ألفا، والمهاجرين من إسرائيل ٦ آلاف.

أما في العام ٢٠٢٠، فإن انعكاسات كورونا على النمو السكاني جاءت في الربع الأخير من ذلك العام، والهجرة تأثرت بعد الثلث الأول من العام ذاته. ففي النصف الثاني من العام قبل الماضي ٢٠٢٠، كانت نسبة النمو السكاني ١,٥٪ بمعدل سنوي، وانتهت السنة كلها بارتفاع النمو بنسبة ١,٧٪، أي أن نسبة التكاثر وأعداد المواليد كانت عالية في النصف الأول من ذلك العام، وقاربت نسبة النمو ٢٪ بمعدل سنوي. وكذا بالنسبة للهجرة التي تراجعت إلى ٢٠ ألفا، مقارنة مع السنوات التي سبقت.

وكما ذكر، فإن العام الماضي ٢٠٢١، سجل نسبة نمو سكاني ١,٧٪، مثل العام ٢٠٢٠، وهذه النسبة تبدو مرتفعة، أمام تأثيرات كورونا، وهذا يعود بالأساس للتحسن النسبي، أو للتأقلم مع الجائحة، بعد الأشهر الأولى من ذات العام. وهذه الأجواء رفعت أيضا أعداد المهاجرين إلى إسرائيل، وبلغ عددهم ٢٥ ألفا، إضافة إلى ٩ آلاف من غير اليهود ولم يكونوا مواطنين من قبل.

وفي مسألة الهجرة إلى إسرائيل، معروف أنه في سنوات الأزمات العالمية، عادة الاقتصادية، ولكن في العامين الأخيرين الأزمة الصحية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد، فإن أعداد العائدين بعد هجرة دامت سنوات في الخارج تكون أعلى بكثير، وهذا من أجل الاستفادة من قانون التأمين الصحي، الذي يستطيع العائد استعادته، إما بدفع مبلغ معين، أو أنه يسترجع بعد فترة قصيرة من عودته إلى البلاد.

وفي تدقيق للتقارير الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي، وجدنا أن ضمن «المهاجرين» إلى إسرائيل، وبضمنهم عائدون، هناك بالمعدل ٢٥٠٠ عربي يعودون سنويا إلى وطنهم، وفي التقدير فإن الغالبية العظمى من هؤلاء هم طلاب جامعيون درسوا في الخارج.

ووفق تقديرات ليست رسمية، فإنه حاليا، يوجد ما بين ١٥ ألفا إلى ١٦ ألف طالب عربي، يدرسون في جامعات خارج الوطن، بضمنها الأردن، وهم في سنوات تعليمية مختلفة. وبموجب تعريف المهاجر في حسابات إسرائيل، فهو كل شخص يغيب عن البلاد لمدة ١٢ شهرا متواصلة، ولذا فإن الطلاب في الأردن، الذين يعودون إلى بيوتهم بوتيرة عالية جدا، لا يدخلون في حسابات مهاجرين.

المواليد العرب

أحد الأمور اللافتة في المقارنة التي أجريناها للسنوات الست الأخيرة، كانت نسبة المواليد العرب من إجمالي المواليد، في تقارير مكتب الإحصاء المركزي. وكما في التعداد السكاني، فكذا أيضا بالنسبة لباقي تفاصيل التقرير، كلها تشمل القدس المحتلة والجولان المحتل، ولكن في هذا البند أيضا أجرينا الحسابات لفصل الإحصائيات.

وقد تراوحت نسبة المواليد العرب من إجمالي المواليد سنويا، بما بين ٢٢,٨٪ كأقل نسبة تم تسجيلها في العام ٢٠١٨، إلى ٢٣,٤٪ في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وأيضا العام ٢٠١٧. واستنادا لتقدير أن العرب في القدس يشكلون ١٦٪ من إجمالي العرب في الإحصائيات الإسرائيلية، وبعد خصم مواليد القدس عدديا من الإحصائية العامة ومن مواليد فلسطينيي الداخل، ينتج عندنا أن نسبة المواليد العرب تتراوح ما بين ٢٠,٢٪ إلى ٢٠,٥٪ من إجمالي المواليد في إسرائيل.

وثبات النسبة تقريبا في السنوات الأخيرة، يدل على ثبات نسبة التكاثر لدى العرب، في هذه المرحلة، مع العلم أن كل التقارير الإسرائيلية الرسمية تؤكد أن معدلات الولادة بين العرب في تراجع مستمر بفعل تطوّر المجتمع، وفي بعض المناطق بلغت المعدلات أدنى معدل لها، والتراجع الآن جار في بلدات صحراء النقب.

ففي مطلع كانون الأول، الشهر الأخير من العام الماضي، نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بحثا جديدا للدكتور نصر أبو سرحان، الباحث في مكتب الإحصاء، يستنتج أن معدل الولادات لدى المرأة العربية في النقب (البدوية) هبط من ١٠,٦ ولادة للمرأة الواحدة في العام ١٩٩٨، إلى دون ٥ ولادات، أي ٤,٩٤ ولادة للمرأة الواحدة.

وفي المجمل العام فإن معدل الولادات بما يشمل كل العرب حوالي ٣,٤ ولادات للمرأة العربية، علما أن مكتب الإحصاء المركزي عادة ما يصنّف معدل الولادات لدى العرب، بحسب أديان، مسلمات ومسيحيات ودرزيات، ولكن ما يرفع معدل الولادات لدى النساء المسلمات هو معدل الولادات العالي نسبيا في بلدات العشائر البدوية في الجنوب والشمال. وهذا في حين أن معدل الولادات لدى النساء المتدينات المتزمتات الحريديات يتراوح ما بين ٧ إلى ٨ ولادات للمرأة الواحدة، ومعدل الولادات لدى النساء المتدينات من التيار الديني الصهيوني في محيط ٤,٥ ولادة للمرأة الواحدة. ويشكّل هذان الجمهوران تقريبا نصف مواليد اليهود، رغم أن نسبتهما معاً من بين اليهود ما بين ٣٠٪ إلى ٣٢٪، وهذا يرفع معدل الولادة لدى النساء اليهوديات إلى تقريبا ٣,١٪، لأن معدل الولادة لدى النساء العلمانيات في المدن الكبرى لا يصل إلى ولادتين اثنتين للمرأة الواحدة.

وفي خلاصة قصيرة بالإمكان الاستنتاج أن نسبة العرب من إجمالي السكان ترتفع سنويا بنسبة ضئيلة بالكاد تكون ملموسة بسبب ثبات الولادات من ناحية، والهجرة إلى إسرائيل من ناحية ثانية، وقد تبدأ بعد سنوات بالاستقرار، ثم التراجع قليلا.

ولكن من ناحية أخرى، وكما يظهر هذا في السنوات الأخيرة، وخاصة في العقد الأخير، فإن القلق الإسرائيلي الذي كان بسبب تكاثر العرب يتركز الآن في مستقبل المجتمع اليهودي الذي بعد سنوات ليست طويلة ستصبح أغلبيته من المتدينين، من التيارين المتزمت والصهيوني، بفعل ارتفاع نسبة التكاثر الطبيعي في هذين التيارين.

كلمة في البداية

عن موقف ميرتس من ضمّ الجولان .. «تحوّل كبير»!

بقلم: أنطوان شلحت

لا يجوز التعاطي مع تبعات القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية خلال جلسة خاصة عقدتها في هضبة الجولان السورية المحتلة يوم ٢٦ كانون الأول ٢٠٢١ وصادقت فيه على «خطة تطوير» استيطانية في هذه الهضبة وفي مستوطنة «كَتْسرين»، تنصّ على استثمار مئات الملايين من الشواكل من أجل مضاعفة عدد السكان في المنطقة خلال الأعوام المقبلة عبر إقامة وحدات سكنية جديدة وإنشاء مستوطنتين جديدتين، وتحسين نوعية الحياة، وتطوير الاقتصاد المحلي في منطقة الجولان، من دون التطرّق على نحو خاصّ إلى أداء «الطيف اليساري الصهيوني» في الحكومة والمتمثّل بالأساس في حزب ميرتس، نظراً إلى أن هذا الحزب كان حتى فترة قليلة يعتبر هضبة الجولان منطقة سورية محتلة بشكل لا لبس فيه، ويتبنى موقفاً فحواه أنه يتعيّن على إسرائيل، في نطاق اتفاقية سلام مع سورية، أن تنسحب منها إلى خطوط ١٩٦٧.

ومعروف أن وزيرين من ميرتس شاركا في تلك الجلسة الحكومية الخاصة وصوتا إلى جانب «خطة التطوير» الاستيطانية، فيما امتنع الوزير الثالث من الحزب (الوزير العربي) عن المشاركة. ورأت عدّة تحليلات متطابقة أن امتناع هذا الأخير جاء كي يتجنّب التصويت ضد الخطة، وهو ما تكفله له الاتفاقيات الائتلافية لو كانت لديه معارضة فعلية لها.

وكتب مصدر موثوق به من قيادة حزب «أمل جديد» بزعامة وزير العدل جدعون ساعر، ويضم وزراء وأعضاء كنيست من «اللوبي من أجل الجولان» الذي وقف من وراء دفع الحكومة الإسرائيلية قدماً نحو قرار الحكومة السالف، أن «خطة تطوير» الاستيطان في الجولان كانت البند الأول في الاتفاق الائتلافي المُبرم مع هذا الحزب، ولم تكن الموافقة على هذا البند بحاجة إلى بذل أي جهد استثنائي لكونه يتماشى مع السياسة العامة التي تتبناها أغلب أحزاب الائتلاف الحكومي الجديد حيال موضوع الجولان، وهي أحزاب «يوجد مستقبل» و«يمينا» و«إسرائيل بيتنا» و«أزرق أبيض» وإلى حدّ ما حزب العمل.

ووفقاً للمصدر نفسه، كانت التوقعات هي أن يصوّت حزب ميرتس ضد الخطة، وبناء على ذلك فإن تصويته معها يُعدّ بمثابة تحوّل كبير في موقفه التقليديّ متعدّد الأعوام.

وقد طولب ميرتس بأن يسمع صوتاً معارضاً لهذه الخطة التي تُكرّس الضم الاحتلالي للجولان، سواء من جانب أعضاء قياديين في الحزب، أو من جانب أوساط أخرى ومنها صحيفة «هآرتس» التي أنشأت مقالاً افتتاحياً يوم ٢٠٢١/١٢/١٣ شدّدت فيه على مسألتين: الأولى، أن الأراضي المحتلة هي أراضٍ محتلة، والضمّ هو ضمّ، حتى عندما يكون المقصود هضبة الجولان، وأيضاً عندما يطلقون على مشروع الضم اسماً تزويقياً هو «خطة لتشجيع النمو الديمغرافي المُستدام». والثانية، وجوب أن يُعرب وزراء ميرتس عن موقف يعارض توسيع الاستيطان في الجولان. ولم يتأخر الردّ على هذه المطالبات من جانب ميرتس، وأتى عبر مقال بقلم رئيس إدارة هذا الحزب أوري زكي («هآرتس»، ٢٠٢١/١٢/١٩) أكد فيه، من ضمن أمور أخرى، ما يلي: إن هضبة الجولان هي أرض محتلة، لكن في هضبة الجولان لا يوجد احتلال! وتابع أنه على الرغم من أن هضبة الجولان، مثل الضفة الغربية، احتُلّت في حرب حزيران ١٩٦٧ إلا إنه بعكس أراضي الضفة حيث بقيت هناك أغلبية سكانية مدنية كبيرة، لم تكن هضبة الجولان منطقة كثيرة السكان حتى في أيام الحكم السوري، وخلال تلك الحرب وبعدها، طُرد عدد كبير من السكان الذين كانوا يعيشون هناك. ومن مجموع قرابة ١٣٠ ألف نسمة، بقي أقل من عشرات الآلاف في القرى العربيّة الدرزية على سفوح جبل الشيخ. وبرأيه، عندما أقرّ «قانون ضم الجولان» في العام ١٩٨١، «جرى إلغاء الحكم العسكري، وطُبّق القانون الإسرائيلي والحقوق التي يمنحها على المنطقة وسكانها. وكل مواطن يرغب في ذلك في إمكانه الحصول على الهوية الإسرائيلية»، وفي ضوء ذلك جزم بأنه «لا يوجد في هضبة الجولان نظام احتلال مع كل تداعياته»!

وأوضح هذا المسؤول أنه لهذا السبب فإن برنامج ميرتس يتعامل مع الجولان بصورة مختلفة تماماً، فقد نصّ على أن «ميرتس تتعاطف مع معاناة الشعب السوري، ومع رغبته في حكم ديمقراطي حرّ. وهي تدين العنف الذي يمارسه نظام الأسد ضد مواطنيه. وإذا ما تم [في قادم الأيام] تأليف حكومة في دمشق ذات تمثيل يعترف بها المجتمع الدولي، يجب العمل على استئناف العلاقات مع سورية، على أساس مبادرة السلام الصادرة عن الجامعة العربية». وأكد أنه في ضوء الوضع الحالي، لا يوجد سبب سياسي أو أخلاقي يمنع «تطوير هضبة الجولان حالياً»!

في واقع الأمر فإنه على مستوى الرأي العام الإسرائيلي لا بُد من التذكير أنه طوال الوقت، كان البديل الذي يطرح تغييراً جذرياً لمحتوى العلاقات بين إسرائيل وسورية ويكون إيذاناً بحدوث اختراق، من نصيب فئات قليلة ليست مؤثرة في عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي، برزت بينها، على سبيل المثال لا الحصر، «حركة السلام الإسرائيلية - السورية» التي أسسها الدبلوماسي الإسرائيلي المتقاعد ألون ليئيل، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية، وأجرت خلال الفترة بين الأعوام ٢٠٠٤- ٢٠٠٦ اتصالات سرية غير رسمية مع مندوبين عن النظام السوري بهدف دراسة إمكان التوصل إلى اتفاق سلام. غير أن ليئيل نفسه كتب يوم ٢٠١٢/٣/٥ مقالاً في صحيفة «هآرتس» أكد فيه أنه مقتنع الآن بأن الرئيس بشّار الأسد فقد شرعيته كحاكم، وفقد بالتالي حقّه في المطالبة باستعادة الجولان في حال نجح في البقاء في الحكم، ما حدا بالمحلل السياسي السابق لصحيفة «معاريف» مناحيم راهط إلى إعلان أن «الإجماع القومي بشأن ضرورة الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية في الجولان بات يشمل معظم الرأي العام واليسار في إسرائيل»!

جنود إسرائيليون خلال عملية حيرام. (أرشيفية، عن «هآرتس»)

أدلّة أرشيفية جديدة حول مجازر العصابات الصهيونية: دير ياسين لم تكن المجزرة الوحيدة في ١٩٤٨..!

كتب عبد القادر بدوي:

شكّل التطهير العرقي الذي مارسته العصابات الصهيونية أساساً أيديولوجياً لممارسات الحركة الصهيونية ضد الفلسطينيين، كضمانة أكيدة لنجاح المشروع الصهيوني المتمثّل في إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين. وهذا ما يُستدل عليه أساساً من خلال الأحداث التي وقعت في فلسطين، والمتمثّلة في قتل العرب الفلسطينيين وتهجير ما تبقّى منهم، وسلب ونهب ممتلكاتهم وتدمير المدن والبلدات والقرى العربية إبّان النكبة وما تلاها، لتحمِل الصهيونية معها تاريخاً يمتد لأكثر من قرن من الزمان مُثقلاً بالمذابح والمجازر والاعتداءات نفّذتها العصابات الصهيونية المختلفة استناداً إلى عقائد عنصرية متطرّفة [1]، تجلّت بوضوح في الحروب المختلفة التي شنّتها العصابات الصهيونية، والجيش الإسرائيلي لاحقاً، على الفلسطينيين منذ بدايات المشروع الصهيوني. وبشكل مكمّل، وغير منفصل، دأبت السلطات الإسرائيلية المختلفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، بما فيها الجهات المسؤولة عن الأرشيفات العسكرية والحكومية الإسرائيلية، على إخفاء أي وثائق أو محاضر جلسات أو أي مواد أرشيفية تُثبت تورّط إسرائيل والعصابات الصهيونية، والجيش الإسرائيلي لاحقاً في ارتكاب مجازر ضد الفلسطينيين، وممارسة عمليات تطهير عرقي بمستويات مختلفة كسياسة تهدف إلى عرقلة النقاش التاريخي والسياسي حول هذه المجازر، وحول مُجريات الصراع العربي- الإسرائيلي بشكلٍ عام، وظلّ السماح بالوصول لبعض المواد الأرشيفية على مدار العقود الماضية، محدوداً وضئيلاً للغاية مقارنة بحجم الوثائق الموجودة.

على الرغم من مرور عقود طويلة على المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية إبّان النكبة، وارتكبها الجيش الإسرائيلي لاحقاً، ومن أن قانون الأرشيفات يُحدّد مبدأ مفاده أن «كل شخص مُخوّل بالاطّلاع على المادة الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة»، إلّا أن القسم الأكبر من مواد الأرشيفات الإسرائيلية لا يزال محجوباً عن الجمهور والباحثين والصحافيين، وهذا ما ورد في تقرير صادر عن «معهد عكيفوت- معهد بحث الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني» في العام ٢٠١٧، أكّد فيه أن الجمهور يُمنع من حق الوصول إلى الغالبية الساحقة من مواد الأرشيفات الحكومية الكبرى، وتحديداً أرشيف الدولة، وأرشيف الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بهدف الحفاظ على الرواية الرسميّة المشوهة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وأسسه، وفي سبيل مسعى إسرائيل لحماية صورة جيشها، والوقوف ضد الخطاب المستند إلى الوثائق حول أسس ومُجريات الصراع مع الفلسطينيين [2].

ويُسلّط تقرير جديد أعدّه الباحث آدم راز لصحيفة «هآرتس» بتاريخ ٢٣,١٢,٢٠٢١، بعنوان «دير ياسين لم تكن المجزرة الوحيدة: الكشف عن مداولات محجوبة منذ العام ١٩٤٨» والذي يستند إلى مجموعة من الوثائق السريّة، والمواد الأرشيفية، ومحاضر اجتماعات ومداولات حكومية كُشف عنها مؤخراً بالتعاون مع «معهد عكيفوت» [3]* المختصّ بالمواد الأرشيفية، الضوء على جزء إضافي من الجرائم والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية إبّان حرب ١٩٤٨، والتي ارتكبت خلالها العصابات الصهيونية العديد من المجازر خلال عمليات التطهير العرقي بتوجيه من قادة الحركة الصهيونية العسكرية والسياسية.

سنقوم باستعراض أهم ما ورد في هذا التقرير (التحقيق) بشكل مُقتضب، مع أهمية الإشارة إلى أن الجُمل الواردة بين الأقواس مصدرها التقرير نفسه، والوثائق التي تم الكشف عنها بعد مراجعتها والاطّلاع عليها.

يستعرض التقرير بعض المناقشات الحكومية التي تم حجب نشرها والاطّلاع عليها خلال العقود الماضية، ويعرض لأول مرة النقاش الدائر بين وزراء الحكومة الإسرائيلية خلال الحرب وبعدها، ويكشف عن أدلة على ثلاث مجازر «مجهولة»- أي لم يتم الكشف عن أدلة بخصوصها سابقاً، بالإضافة إلى تفاصيل جديدة حول مجزرة «الحولة»- وهي من أبرز الجرائم المُرتكبة خلال الحرب- ويركّز على الجرائم المرتكبة خلال عمليتي «يوآف» و«حيرام»- كما تُسمّيها إسرائيل- التي شنّتها العصابات الصهيونية في تشرين الأول ١٩٤٨ («عملية يوآف» في الجنوب و«عملية حيرام» في الشمال) وكانت احتلت فيها، في غضون أقل من ثلاثة أيام، الجليل، إلى جانب عشرات القرى والبلدات العربية الفلسطينية في الشمال، تخلّلتها مجازر وعمليات تهجير وطرد لعشرات الآلاف من الفلسطينيين العُزّل من منازلهم.

بدايةً يُشير التقرير إلى أن «لجنة التحقيق في جرائم القتل العمد في الجيش»- بحسب التسمية الإسرائيلية لها- تشكّلت في أعقاب الحرب، وبضغط من بعض وزراء الحكومة الإسرائيلية آنذاك الذين طالبوا بفتح تحقيق في المجازر المرتكبة ومحاسبة المسؤولين عنها، وذلك بعد أن تراكمت الأدلة على طاولة «مجلس الوزراء» حول المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية «يُسمّيها التقرير الجيش الإسرائيلي». وعلى الرغم من أن ديفيد بن غوريون، رئيس الحكومة آنذاك، قد تجاهل الأمر، إلّا أن اللجنة تشكّلت في نهاية المطاف بعد ضغط وزراء حكومته. ويُشير التقرير إلى بعض التصريحات الصادرة عن بعض الوزراء؛ إذ يقتبس عن الوزير حاييم موشيه شابيرا قوله إن الأحداث المُشار إليها (الجرائم) «تقوّض كل الأسس الأخلاقية»، في إشارة إلى اليهود، أمّا الوزير ديفيد ريمز فقد أشار إلى أن «الحوادث المذكورة تُخرجنا من اليهودية، بل ومن الإنسانية أيضاً»، للدلالة على فظاعة الجرائم والمجازر المرتكبة في ذلك الوقت.

يُشير التقرير إلى أن الشمال (شمال فلسطين)، كان يضم قرابة ١٢٠ ألف فلسطيني (وهو نصف العدد الأصلي عشية قرار التقسيم بعد أن أدّت الهجمات الصهيونية إلى لجوء عشرات الآلاف منهم)، حين أطلقت العصابات الصهيونية «إسرائيل» عمليات عسكرية عديدة لاحتلال الشمال، وأن هؤلاء السكان كانوا في غالبيتهم من كبار السن والنساء والأطفال، وبالتالي أصبحت المواجهة في الواقع بين «مُقاتلين» وبين المدنيين الفلسطينيين العرب، وهو ما قاد «في كثير من الأحيان» إلى ارتكاب جرائم حرب مروعة. وعلى الرغم من أن المجازر التي ارتُكبت خلال الحرب يُمكن الاستدلال عليها من خلال «سجل تاريخي متنوع كرسائل الجنود؛ مذكرات كُتبت في وقت الحرب ولم يتم نشرها؛ محاضر مناقشات بين العصابات والأطراف الأخرى»، إلّا أن تقارير التحقيقات العسكرية والحكومية ظلّت سرية في معظمها، ولا تزال اليد القاسية للرقابة العسكرية على المواد الأرشيفية تلقي بثقلها على البحث الأكاديمي والتحقيقات الصحافية. وعلى الرغم من ذلك، توفّر المصادر التي تم كشفها مؤخراً صورة «تزداد وضوحاً ببطء»، على سبيل المثال في إفادات حول مجازر في بلدات الرينة ومنطقة ميرون والبرج، يتم الكشف عنها لأول مرة، ولم يتم عرض أي أدلّة بخصوصها سابقاً.

بخصوص قرية الرينة (قرية فلسطينية مهجّرة تقع في قضاء الناصرة)، فقد تم احتلالها قبل عملية «حيرام»، في تموز ١٩٤٨، كما تُشير المداولات بين حاييم أهارون كوهين- مسؤول القسم العربي في الهستدروت- وممثل القسم العربي في حزب مبام، التي طالب فيها الأول توضيحاً حول «مقتل ١٤ عربياً بينهم امرأة بدوية في قرية الرينة في مطلع شهر أيلول ١٩٤٨». كذلك تُؤكد وثيقة أرشيفية، لم تُعرف هوية صاحبها، على أن من بقي في قرية الرينة بعد احتلالها ٤ من كبار السن (رجلان وامرأتان)، تم اقتياد ٣ منهم بعد ثمانية أيام إلى بيت معزول (بعد أن طُلب من المسنّ الحاج إبراهيم جمع الخضار) وتم قصفه بواسطة قذيفة مضادة للدبابات، وبعد أن أخطأت الهدف، أُلقيت ٦ قنابل يدوية متفجّرة داخل البيت، فقتلت من فيه، ومن ثم قام «عناصر الوحدة» بإطلاق النار عليهم لـ «تأكيد القتل»، ومن ثم أقدموا على إحراق «الجثث الثلاث» وإشعال النيران في المنزل بأكمله، وبعد عودة المسنّ، أخبروه بأنه قد تم إرسالهم إلى مستشفى في رام الله، وأقدموا على إعدامه بأربع رصاصات.

وفي قرية ميرون (قرية فلسطينية مهجّرة تقع غربي صفد)، تُشير شهادة شموئيل ميكونيس (عضو «مجلس الدولة المؤقت- الكنيست حالياً» عن الحزب الشيوعي آنذاك)، إلى أن مجزرة «فظائع» ارتُكبت في هذه القرية لم يتم توثيقها سابقاً. تُشير الشهادات التي حصلت عليها عكيفوت وهآرتس، إلى أن ميكونيس تحايل على الرقابة العسكرية بواسطة طلب توضيح من بن غوريون «رئيس الوزراء آنذاك» تم تضمينها في أرشيف الكنيست، بموجب هذه الوثيقة، طالب ميكونيس بن غوريون بتوضيح ما ارتكبه أفراد من عصابة «الإتسل» على النحو التالي:

«قتل ٣٥ عربيا كانوا قد استسلموا، ورفعوا العلم الأبيض في أيديهم، بواسطة رصاص مدفع رشاش».

«اقتياد السكان المُسالمين- بمن في ذلك النساء والأطفال- وأمرهم بحفر حفرة، ومن ثم دفعوا بهم إليها بواسطة حراب فرنسية طويلة، ومن ثم جرى إطلاق النار عليهم حتى ماتوا جميعا، ولم تسلم من ذلك امرأة كانت تحمل رضيعها بين ذراعيها».

«إطلاق النار على أطفال عرب قاصرين (تتراوح أعمارهم بين ١٣-١٤ سنة) أدى إلى مقتلهم».

«اغتصاب فتاة عربية قاصر من قِبَل أفراد «ألتلينا»- أحد أجنحة الإتسل- ومن ثم التنكيل بها وطعنها بأدوات حادة وإدخال عصا خشبية في جسمها».

فيما يتعلّق بقرية حولا، [4]* يُشير التقرير إلى أن ميكونيس تطرّق إلى التفاصيل الدقيقة في طلب التوضيح الموجّه لبن غوريون، والخاصة بالمجزرة المرتكبة في القرية التي تم احتلالها من قِبَل «الوحدة الثانية بقيادة شموئيل لهيس»، حيث تُشير الوثيقة نفسها إلى أن ٦٠ شخصاً عربياً فقط تبقّوا في القرية بعد احتلالها «ولم يُبدوا أي مُقاومة»، وأن مجزرتين، على الأقل، ارتُكبَتا من قبل الوحدة المذكورة في القرية؛ استشهد في الأولى ١٨ شخصاً، و١٥ في الثانية. وورد في قرار الحكم على هيس (أُدين بارتكاب المجزرة الثانية بنفسه وصدر بحقّه حكم بالسجن لمدة ٣ سنوات، ومن ثم حصل على عفو لاحقاً) [5]* الموجود في الأرشيف القانوني في جامعة تل أبيب وعُرض مؤخراً، لأول مرة، أن لهيس (قائد الوحدة المذكورة) «أمر المدنيين (١٥ شخصاً) بالوقوف في صف ووجوههم إلى الحائط ... وأطلق النار عليهم وأفرغ خرطوشتين كاملتين في أجسادهم، وبعد سقوطهم، ذهب ليفحص الجثث والتأكد مما إذا كان أحدهم حياً؛ ليُلاحظ أن بعضهم ما زال تظهر عليه علامات الحياة ويتحرك، ثم قام بإطلاق المزيد من النيران عليهم حتى تأكد من موت جميع المدنيين».

يُشير راز في التقرير إلى أنه لا يوجد المزيد من الأدلة لدعم الأوصاف القاسية للجرائم والمجازر المُرتكبة في بلدات الرينة، ميرون والبرج، لكن شهادة ميكونيس موثوقة بناءً على مُجريات المحاكمة التي حصلت في ذلك الحين.

ويؤكّد راز، في نهاية التقرير، أن ملايين الوثائق التي تم تخزينها منذ ذلك الحين (١٩٤٨) في أرشيفات الحكومة والجيش، لا يمكن للجمهور الوصول إليها، بفعل الرقابة العسكرية، يُضاف إلى ذلك أن «المسؤولين الأمنيين» في الأجهزة الأمنية عموماً، وفي «أقسام حماية المعلومات في الأرشيفات» المختلفة، قاموا خلال السنوات الأخيرة بفحص جميع الأرشيفات في إسرائيل وإخفاء الأدلة على جرائم الحرب المرتكبة على مدار العقود الماضية، كما تم الكشف عنه في تحقيق سابق لصحيفة «هآرتس» [6].

الهوامش

(1) دان ياهف، طهارة السلاح: أخلاق وأسطورة وواقع، ترجمة: جوني منصور (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004).

(2) للمزيد، أنظر/ي: سليم سلامة، «معهد إسرائيلي: الرقابة على الأرشيفات تُستخدم لتكريس الرواية الرسمية المشوّهة حول أسس الصراع»، المشهد الإسرائيلي، مدار، 25.10.2021، https://bit.ly/34spEbv

(3) للمزيد، أنظر/ي: عبد القادر بدوي، «معهد بحث الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني «عكيفوت».. النبش في أرشيف المؤسسة الأمنية الإسرائيلية»، المشهد الإسرائيلي، مدار، 02.07.2021، https://bit.ly/3m9g9mX.

(4) قرية لبنانية تقع في قضاء مرجعيون، ارتكبت فيها العصابات الصهيونية بقيادة مناحيم بيغن مجزرة أدت إلى استشهاد حوالي 80 مواطناً وتدمير القرية بتاريخ في 31 تشرين الأول 1948.

(5) في العام 1955، أصدر رئيس الدولة الثاني إسحاق بن تسفي عفواً كاملاً عن الضابط لهيس، وتم تعيينه بعد ثلاثة عقود من إصدار العفو مديراً عاماً للوكالة اليهودية.

(6) للمزيد حول هذا التقرير، أنظر/ي: هاجر شيزاف، «أجهزة الأمن تخفي وثائق عن النكبة، هذا ما يقولونه»، هآرتس، 04.07.2019، https://bit.ly/3G9iM0X.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم: حسن خضر

ماذا وراء الجدل الإسرائيلي حول منصب المستشار القانوني للحكومة؟

كتب وليد حبّاس:

في نهاية شهر كانون الثاني الحالي ستنتهي فترة ولاية المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت. وإن عملية تعيين مستشار جديد هي عملية معقدة وطويلة وتحتاج إلى تحضير مسبق. بيد أن جدعون ساعر، وزير العدل الإسرائيلي عن حزب «أمل جديد»، والذي من المفترض أن يشرف على تشكيل لجنة تعيين المستشارين القانونيين، تأخر في تشكيل اللجنة الأمر الذي يعني أن فترة ولاية مندلبليت سوف تنتهي مع نهاية الشهر بدون أن يكون هناك بديل له بعد. وبينما رفض مندلبليت بشكل قاطع أن يتم تمديد ولايته بضعة أسابيع ريثما يتم تعيين بديل له، فإن التقديرات تشير إلى أن اختيار مستشار جديد لن يتم قبل بداية شهر آذار القادم. وعليه، سارع ساعر إلى تعيين النائب العام عميت آيسمان كقائم مقام لسد الفراغ لمدة شهر في الفترة التي تقع ما بين انتهاء ولاية مندلبليت وتعيين مستشار جديد.[1]

هذه المقالة تستعرض منصب المستشار القانوني للحكومة، وتتناول مهماته وصلاحياته، وتتطرق إلى بعض الجدالات الداخلية التي تحيط بهذا المنصب.

يعتبر منصب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية من أهم المناصب في الدولة باعتباره مسؤولا عن الجهاز القانوني داخل السلطة التنفيذية. هذا يعني أن المستشار القانوني يراقب كل أعمال السلطة التنفيذية بما في ذلك مكتب رئيس الحكومة، عمل الوزارات والأجهزة الأمنية، ويضمن أن تمتثل كل قراراتها وممارساتها للقانون الإسرائيلي وأن تحقق المنفعة العامة.

في دليل الحكومة الإسرائيلية للعام ١٩٤٩، تم وصف عمل دائرة المستشار القانوني للحكومة على أنها: «تفحص ما إذا كان عمل وأداء مؤسسات الحكومة يمتثل للقانون أم لا».[2] ومع أن هذا المنصب يعتبر هاما جدا، وذا صلاحيات واسعة، إلا أنه لا يوجد هناك قانون إسرائيلي واضح يفصل حدود صلاحيات هذا المنصب، أو طريقة تعيين المستشار القانوني للحكومة.

في العام ١٩٩٧، قام بنيامين نتنياهو بتعيين المحامي روني بار- أون كمستشار قانوني لحكومته، الأمر الذي اثار احتجاجات واسعة لأن بار- أون يعتبر من قادة حزب الليكود ومقربا جدا من نتنياهو. في تلك الفترة، كان بعض أعضاء الائتلاف الحكومي الذي يقوده نتنياهو متهمين بقضايا فساد، وكان من المتوقع أن يقوم المستشار القانوني الجديد، والمقرب من حزب الليكود، بمساعدتهم بالالتفاف على المسيرة القانونية التي من المتوقع أن تنتهي بإدانة بعضهم.[3] وبعد أن قدم حزب العمل التماسا للمحكمة العليا حول احتمالية وجود تعيين غير قانوني لشخص المستشار القانوني الذي وضعه نتنياهو، استقال بار- أون من منصبه على الفور، وتم تعيين لجنة تدعى لجنة شمغار لوضع توصياتها حول صلاحيات عمل المستشار القانوني وطرق تعيينه.

بحسب لجنة شمغار، فإن صلاحيات المستشار القانوني هي[4]: رئيس النيابة العامة في إسرائيل؛ تمثيل الحكومة الإسرائيلية أمام القضاء بما في ذلك المحكمة العليا الإسرائيلية؛ مستشار الحكومة في كل القضايا ذات البعد القانوني والقانوني؛ ضمان أن تمتثل قرارات الحكومة للمصلحة العامة للجمهور الإسرائيلي وأن لا تخرق القانون الإسرائيلي.

هذه الصلاحيات الواسعة حوّلت منصب المستشار القانوني للحكومة إلى منصب حساس ومحوري ومقرر في بعض الأحيان. ويحظى المستشار القانوني باستقلالية نسبية في عمله، وتعتبر مواقفه من القضايا المختلفة التي تطرأ على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية بمثابة أرضية ملزمة قانونيا للحكومة. لكن في السنوات الأخيرة، ومع تنامي نفوذ اليمين الإسرائيلي الجديد، ذي النزعات الشعبوية والمعادية لسلطة القانون العليا، بدأ منصب المستشار القانوني للحكومة يواجه محاولات حقيقية للتقليل من صلاحياته. مثلا، في العام ٢٠١٧ تقدم بتسلئيل سموتريتش من حزب الصهيونية الدينية بمشروع قانون يجبر المستشار القانوني للحكومة على عدم وضع توصيات مخالفة لموقف الحكومة الإسرائيلية.٥ هذا يعني أن الاستقلالية القانونية للمستشار القانوني، والتي تعتبر أحد العوامل التي تكبح جماح السلطات التنفيذية، ستنتهي بحيث يتحول المستشار إلى داعم، وبشكل أعمى، لكل قرارات الحكومة ويوفر لها مسوغات قانونية. في مثال آخر، تقدمت وزيرة العدل في العام ٢٠١٧، أييلت شاكيد، بمشروع قانون يتعلق ببناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية. حسب مشروع القرار، أرادت شاكيد أن تحول كل النقاشات القانونية المصاحبة لقرار بناء مستوطنة جديدة إلى لجنة خارجية مختصة بالاستيطان، بحيث أن قرارات هذه اللجنة يجب أن تكون ملزمة للمستشار القانوني وليس العكس، الأمر الذي يسحب من المستشار القانوني صلاحيات هامة ويجعله خاضعاً لمواقف المستوطنين أنفسهم وليس للقانون الإسرائيلي.[6]

ليس صدفة أن يرفض مندلبليت البقاء في منصبه يوما واحدا بعد انتهاء ولايته في ٣١ كانون الثاني الحالي. والسبب، كما قال مندلبليت في محاضرة ألقاها في العام ٢٠١٩، أن منصب المستشار القانوني بات يفقد رويدا رويدا من استقلاليته وقوته القانونية. وإن التغييرات الحاصلة على المشهد السياسي الإسرائيلي والمتمثلة بزيادة حجم تيارات اليمين الجديد، وصعود الشعبوية المعادية لحكم القانون، أدت إلى أن تقوم الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بمعارضة آراء المستشار القانوني. حسب مندلبليت، هذه ظاهرة جديدة وغير مألوفة في إسرائيل بحيث أن الحكومات الإسرائيلية تفرض نفسها فوق القانون ولا تلتزم بتوصيات المستشار القانوني، بل إن هذا يعتبر بداية نهاية سيادة القانون في إسرائيل.[7]

في الأشهر الأخيرة، انضم جدعون ساعر إلى محاولات التقليل من صلاحيات المستشار القانوني. وباعتباره وزير العدل، يحاول ساعر أن يسحب العديد من صلاحيات المستشار القانوني من

أفيحاي مندلبليت مع نتنياهو. (أرشيفية)

خلال تقسيم المنصب إلى منصبين. فالمستشار القانوني يحمل حقيبتين هامتين، وأحيانا متناقضتين: من جانب هو رئيس النيابة العامة والذي يستطيع أن يقوم بإجراءات قضائية بحق كل مواطن من مواطني دولة إسرائيل بما في ذلك أعضاء الحكومة، من جانب آخر هو يعتبر المستشار القانوني لأعضاء الحكومة ويوفر لهم آراء قانونية لتسويغ ممارساتهم داخل الحكومة. بالنسبة لساعر، هذه الازدواجية في الصلاحيات تجعل المستشار القانوني رجلا قويا جدا. وقد أعلن ساعر عن نيته توزيع هاتين الصلاحيتين على شخصين مختلفين، الأمر الذي يراه مراقبون مختصون في الشؤون الديمقراطية بأنه مساس حقيقي بسلطة القانون ومحاولة لجعل السلطة التنفيذية متحررة من إلزامات المستشار القانوني.[8]

لكن اليوم يهتم ساعر أولا بإتمام عملية تعيين مستشار قانوني جديد كخليفة لمندلبليت، بناء على توصيات لجنة شمغار من العام ١٩٩٧، وقد قررت الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٠ تبني هذه التوصيات خصوصا المتعلقة بطريقة تعيين المستشار القانوني. وطريقة التعيين المعتمدة حاليا تتم من خلال لجنة حكومية مكونة من خمسة أعضاء هم: ١) قاض متقاعد كان يعمل في المحكمة العليا الإسرائيلية ويتم تعيينه من قبل رئيس المحكمة العليا، ٢) وزير العدل أو مستشار قانوني سابق تعينه الحكومة نفسها، ٣) عضو كنيست تعينه لجنة الدستور والقانون داخل الكنيست، ٤) محام ذو خبرة يتم انتدابه من المجلس القطري لمكاتب المحامين في إسرائيل، ٥) أكاديمي مختص في القانون العام وقوانين العقوبات يتم انتدابه من منتدى كليات القانون على مستوى كل جامعات إسرائيل. هذه الطريقة التي توزع صلاحيات اختيار المستشار القانوني بين عدد مختلف من أصحاب المصالح تعتبر طريقة ديمقراطية وتضمن عدم تفرد أي أحد في إسرائيل في اتخاذ قرار تعيين المستشار القانوني. لكن حتى هذه الطريقة باتت غير مقبولة على القادة الإسرائيليين المنتمين إلى اليمين المتشدد واليمين الجديد. فمثلا، في محاضرة ألقتها أييلت شاكيد عندما كانت تشغل منصب وزيرة العدل في العام ٢٠١٦، هاجمت توصيات لجنة شمغار وطالبت بأن يحظى وزير العدل بصلاحيات كاملة وحصرية في تعيين المستشار القانوني.[9]

الهوامش

1 - نيتسان شابير، رجل النيابة العامة عميت آيسمان سيعين كقائم مقام المستشار القانوني لمدة شهر، غلوبس، 6 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001397738.

2 - راجع أرشيف الدولة لقراءة دليل الحكومة من العام 1949. أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3F7pFhT.

3 - لقراءة نص قرار المحكمة العليا في "فضيحة" تعيين المستشار القانوني، أنظر الرابط التالي: https://law.haifa.ac.il/images/lawGov/Vol4-2/11-segal.pdf.

4 - لقراءة توصيات لجنة شمغار، أنظر الرابط التالي: https://www.news1.co.il/uploadFiles/167354762554169.pdf.

5 - للمزيد حول مشروع القانون المقدم والنقاشات التي صاحبته، أنظر موقع الكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي: https://bit.ly/3F5QzXu .

6 - غاي لوريا، حامي سلطة القانون (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2019) أنظر الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/28621

7 - يمكن الاستماع إلى محاضرة مندلبليت على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، على الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/26041.

8 - مثلا أنظر تقرير المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: كريمنيتسر، هل نقسم أو لا نقسم منصب المستشار القانوني للحكومة؟ (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2021). أنظر الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/36227.

9 - ألقت شاكيد المحاضرة في منتدى كوهيلت اليميني المتطرف في العام 2016. للاستماع أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3q6pj6L (مع ملاحظة أن منتدى كوهيلت لا يقبل تصفح موقعه الإلكتروني من داخل أراضي السلطة الفلسطينية).

بحث جديد:

إسرائيل ما زالت تفتقر إلى صورة شاملة عن معطيات ووضع الأمان في العمل والصحة المهنية!

كتب هشام نفاع:

صدر عن مركز أبحاث الكنيست، أواخر العام المنصرم، تقرير بعنوان: مسح لبيانات الأمان في العمل والصحة المهنية، والذي تم إعداده بطلب من رئيس اللجنة البرلمانية للأمان في العمل النائب أسامة السعدي (القائمة المشتركة)، مع التركيز على بيانات مديرية الأمان والسلامة والصحة المهنية. ويشير معدو التقرير في مقدمته إلى أنه لهذه الغاية تقدموا بطلب للحصول على معلومات إلى مديرية الأمان في العمل، ولكن «نظراً لضيق الوقت لإعداد هذا المستند، لم نتلقّ إجابات». وعليه فقد عُرضت معطيات تقارير صدرت في العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى معطيات إضافية متاحة.

في آذار ٢٠١٤ قُدّم إلى وزير الاقتصاد تقرير «اللجنة العامة لتعزيز الأمان في العمل والصحة المهنية في دولة إسرائيل». وبحسبه، فإن إحدى المشاكل الرئيسة في مجال الأمان في العمل والصحة المهنية في إسرائيل هي «عدم وجود قاعدة بيانات وطنية». وحاججت اللجنة، المعروفة بـ «لجنة آدم»، كذلك أن عدم وجود صورة شاملة يفرض عائقاً كبيراً أمام تحديد العمليات والإدارة الفعالة والمثلى للمجال. ففي إسرائيل، تتعامل العديد من الهيئات الحكومية الرئيسة مع موضوع الأمان والصحة المهنيتين، وعلى الرغم من جمع المعطيات منها فالأمر لا يوفر صورة شاملة بسبب الافتقار إلى الالتزام بالإبلاغ وعدم تطبيقه، والتباين في التعريفات وعدم توحيد منهج تسجيل البيانات وتصنيفها، ونظم المعلومات القديمة وكذلك القيود المفروضة على نقل البيانات بين الجهات المختلفة.

ويتابع تقرير مركز أبحاث الكنيست أنه «بمرور الوقت، قامت بعض هذه الهيئات بعمل مشترك، ولكن على حد علمنا، لم يتم إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول هذا الموضوع أو قاعدة بيانات مركزية من الهيئات الرئيسة. ويُظهر تركيز البيانات المتاحة من الهيئات الرئيسة حول الموضوع أنه حتى اليوم الصورة التي يمكن تقديمها جزئية. كما يبدو أن مصدر معظم البيانات، على الأقل تلك المنشورة، هو الحوادث التي تطفو على السطح، أو الحوادث التي قُتل فيها عمال أو تضمنت عمالا تلقوا علاجاً طبياً أو الذين تبين أنهم يستحقون مخصصات بسبب الإصابة من مؤسسة التأمين الوطني. إذ ينص أمر الحوادث والأمراض المهنية من العام ١٩٤٥ على واجب إبلاغ مديرية الأمان والسلامة عن حوادث عمل محددة، ولكن وفقاً لتقرير لجنة آدم، فإن هذا التبليغ يشوبه نقص، ويبدو أن هذا هو الحال اليوم».

مقتل ٥٨ عاملاً العام ٢٠٢٠ ومعظمهم من قطاع البناء

في ضوء هذه الصعوبات والإشكاليات يعرض البحث ملخصاً للبيانات الرئيسة والتي تمكّن من الحصول على صورة جزئية فقط عن حالة الأمان في العمل والصحة المهنية، وهي كالتالي:

في جميع حوادث العمل المميتة أي الحوادث التي تسببت في وفاة عامل، كما حددتها إدارة السلامة، قُتل ٥٨ عاملاً في العام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٨٤ عاملاً في العام ٢٠١٩، و٧٠ عاملاً في العام ٢٠١٨. في كل من هذه السنوات، كان لقطاع البناء الوزن الأكبر - حوالي ٤٨٪ - ٥٥٪ - من جميع الوفيات في كل عام. وحوالي ٥٧٪ من جميع الحوادث المميتة في العام ٢٠٢٠ حدثت نتيجة السقوط من ارتفاع.

إن مؤسسة التأمين الوطني تدفع مخصصات الإصابة للعامل الذي أصيب في العمل وتغيّب لأكثر من يوميين، ولا تعكس هذه البيانات عدد الإصابات في جميع حوادث العمل، لأن بعض العمال لم يطالبوا بتعويض بدل الإصابة ولم يرفعوا دعوى ولم يتقرر أنهم مستحقون. كذلك فبالنسبة إلى بعض العمال يُرجح وجود قصور في الإبلاغ عن إصاباتهم في العمل، منهم العمال الأجانب وسكان السلطة الفلسطينية، على حد وصف التقرير.

عدد المستفيدين من مخصصات الإصابة الذين أصيبوا في كل عام من الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩ في حوادث العمل (لا يشمل الأمراض المهنية) كان واحداً من كل ٦٨٩٠٢-٦٧٢٥٠ عاملا؛ نحو ٦٧٪-٦٥٪ منهم أصيبوا في مكان العمل؛ ونحو ٣١٪ - ٣٣٪ منهم أصيبوا في حادث طرق في العمل أو في الطريق إلى العمل أو منه؛ وحوالي ٢٪ منهم أصيبوا في ظروف أخرى.

تنشر وزارة الصحة بيانات عن زيارات أقسام الطوارئ (في المستشفيات العامة، باستثناء القدس الشرقية) بما في ذلك عدد الزيارات التي تم تسجيل سبب الزيارة على أنها «حادث عمل». قد تكون هناك اختلافات في تصنيف الحادث كحادث عمل بين التسجيل في المستشفى وحتى بين المستشفيات المختلفة. في كل عام من الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، كان عدد الزيارات التي سُجلت على أنها «حوادث عمل» ٥٧٠٠٠-٦١٧٠٠، بينما في العام ٢٠٢٠ كان العدد ٤٦٦٠٠. وفقاً للنشر، كان العدد الإجمالي لزيارات أقسام الطوارئ في العام ٢٠٢٠ أصغر مقارنة بالعام ٢٠١٩، وذلك بتأثير انتشار فيروس كورونا.

ومع ذلك، فإن معدل الزيارات التي تم تسجيل سببها كحادث عمل في العام ٢٠٢٠ كان مماثلاً لما كان عليه في العام ٢٠١٩ - حوالي ١,٨٪ من جميع الزيارات. في كل عام من الأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ توفي ٥-٩ من المتوجهين إلى أقسام الطوارئ بسبب حادث عمل. كان عدد الذين سُجّل سبب دخولهم المستشفيات على أنه حادث العمل في كل عام من ٢٠١٦ -٢٠١٩، ٣٣٢٧-٣٤٨٣ حالة، بينما في العام ٢٠٢٠ كان ٢٨٧٨. كان متوسط مدة المكوث في المستشفى بين ٣,٥٣ يوم (٢٠١٨) و ٣,٩٣ يوم (٢٠١٧).

وزارة الصحة: «هناك استخفاف كبير بالأمراض المهنية»

أما بخصوص الأمراض المهنية فهي تعرّف على أنها تحدث نتيجة التعرض لعوامل ضارة في العمل. بحسب الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة، ففي إسرائيل كما هو الحال في دول أخرى، «هناك استخفاف كبير بالأمراض المهنية». وينص أمر العام ١٩٤٥، من بين أمور أخرى، على الالتزام بإبلاغ إدارة الأمان ببعض الأمراض المحددة في الأمر والأنظمة الصادرة بموجبه في العام ١٩٨٠، ولكن وفقاً لمراقب الدولة، فإن واجب الإبلاغ يُفرض أيضاً في حالة الاشتباه بوجود عوامل سببية تربط بين العمل والمرض.

وفقاً لتقرير صادر عن وحدة تسجيل الأمراض المهنية، في العام ٢٠١٧، تم تلقي ٢٠٨٥ إخطاراً في السجل بشأن الاشتباه في وجود مرض مهني؛ من بين هؤلاء، تم العثور على ١٧٧٣ حالة مناسبة للتسجيل (ليس بالضرورة أن ٢٠١٧ هو عام ظهور المرض)، ما يقرب من ٤٦٪ من التشخيصات كانت مرتبطة بأضرار في جهاز السمع. بالإضافة إلى ذلك الرقم كان هناك ١٨٤٦ حالة في سجل التأمين الوطني ولم يكن معترفا بها من قبل تلك «الوحدة».

لا تشمل التقارير المقدمة في الوثيقة بيانات عن الوفيات من الأمراض المهنية. ولكن وفقاً لتقديرات مديرية الأمان من العام ٢٠٢٠ هناك ٨٠٠ عامل يموتون بسبب أمراض مهنية وتعقيدات مرتبطة بها. علماً بأنه غالباً ما يكون من الصعب تحديد علاقة سببية بين تعرض العامل للعوامل الضارة والمرض والوفيات.

إن مديرية الأمان هي المسؤولة عن التفتيش والرقابة، ولكن، كما يقول تقرير مركز أبحاث الكنيست، من الصعب تحديد عدد موظفي المديرية المعينين للإشراف والإنفاذ. كما أنه من الصعب تقدير حجم الزيارات التفتيشية، ولا نسبة المواقع التي لم تتم زيارتها في قطاعات مختلفة، ولا توجد في تقارير العام ٢٠٢٠ بيانات عن أوجه القصور التي تم العثور عليها أثناء زيارات التفتيش.

تظهر قائمة أوامر السلامة الصادرة عن مفتشي إدارة السلامة أنه بين مطلع العام ٢٠١٧ و٢٢ كانون الأول ٢٠٢١، تم إرسال ٢٤٤٣٣ أمر أمان في جميع قطاعات الاقتصاد؛ تم إرسال حوالي ٥٥٪ من أوامر السلامة إلى أماكن العمل المصنفة على أنها مواقع بناء. وبحسب ملف لائحة العقوبات المالية التي صدر فيها قرار، فقد صدر قرار بشأن ٨٣٦ عقوبة مالية بين ٢٠١٨ و١٤ حزيران ٢٠٢١. تم إلغاء البعض أو تخفيفه. يشير تقرير وزارة العمل للعام ٢٠٢٠ إلى وجود ٤٧٣ تحقيقاً ومساءلة في حوادث العمل والأمراض المهنية، وتم الانتهاء من ٧٠ تحقيقاً ومساءلة، وتم إغلاق ٢٤ تحقيقاً؛ ولم يتم تحديد موعد بدء الإجراءات. كما أنه من المستحيل معرفة إلى أي مدى يمكن الحصول على صورة عن متابعة جميع إجراءات التفتيش على حوادث العمل - من مرحلة تسلم الإخطار بالحادث حتى نهاية معالجته، بما في ذلك الإجراءات القانونية.

ضرورة رسم خريطة تحدّد فجوات المعلومات واستكمالها

بالنظر إلى قاعدة البيانات الوطنية المطلوبة للإدارة الفعالة والمثلى للمجال، أورد التقرير ملخصاً لبعض هذه التساؤلات، منها: ما هي حدود «الأمان في العمل والصحة المهنية»؟ على سبيل المثال، هل تقتصر فقط على الجوانب المتعلقة بإجراءات العمل أم أن حوادث الطرق الناتجة عن العمل أو حالات الانتحار بين مجموعة معينة من العمال يفترض أن ترتبط بالسلامة في العمل؟ هل من الضروري التعامل مع سلامة العمال «في منطقة يهودا والسامرة» – كما يصف التقرير العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة؟ ما هي المقاييس والبيانات الرئيسة المطلوبة لتقييم حالة السلامة والصحة المهنية؟ ومن اللائق في الإجابة على الأسئلة، التمييز بين المؤشرات الموجودة بالفعل اليوم، والمؤشرات الجديدة التي يجب إنشاؤها. يُنصح أيضاً بفحص المؤشرات وأنواع البيانات الأخرى، مثل الحالات الخطيرة التي لم يصب فيها الموظف، بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالوفيات والإصابات. ما هي المقاييس وأنواع البيانات المطلوبة لاستكمال عملية الإشراف والتنفيذ؟ يُنصح بالتمييز بين بيانات النشاط وبين بيانات المراقبة والإنفاذ التي تؤثر على وضع الأمان والسلامة. وكذلك، هل هناك عمليات مراقبة وتنفيذ يجب اتباعها من البداية إلى النهاية؟

ويخلص البحث إلى أنه مع تحديد المؤشرات المرغوبة، تنشأ الحاجة إلى إجراءات إضافية. يجب، من بين أمور أخرى، تحديد البيانات الضرورية أثناء اعتماد تعريفات جديدة أو تحديث التعريفات الحالية. على سبيل المثال، مع مرور الوقت، يطرح السؤال عما إذا كانت التقارير التي يتوجب تقديمها حالياً توفر لمديرية الأمان إمكانية الحصول على صورة شاملة لغرض القيام بمسؤولياتها؟ وهل التحديثات على قوائم الأمراض المهنية مطلوبة؟ كذلك، يجب تحديد طريقة جمع البيانات المطلوبة، على سبيل المثال، تحديد الالتزام بالإبلاغ أو مشاركة البيانات بين الهيئات، وعند القيام بذلك، إيجاد طرق للتغلب على التقارير المفقودة وكذلك حل المشكلات المتعلقة بنقل المعلومات. هناك أيضاً حاجة لرسم خريطة تحدد فجوات المعلومات واستكمالها. على سبيل المثال، كيف يمكن جمع البيانات عن المجموعات التي تعتبر ضعيفة، ولكن الإبلاغ عن ضعفها ربما يكون مفقوداً؟ كيف يمكن العمل على توحيد البيانات؟ على سبيل المثال، أوصت «لجنة آدم» المذكورة أعلاه بأن تضع الهيئات ذات الصلة نموذجاً موحداً للإبلاغ عن الحوادث أو الأمراض المهنية وتسجيلها. ويشير مركز الأبحاث إلى أنه من خلال جمع البيانات في إطار تقريره، نشأت عدة صعوبات فيما يتعلق بالتصنيف حسب القطاعات. بالنظر إلى أن المعلومات والبيانات ذات الصلة موجودة حالياً في هيئات مختلفة، فالسؤال هو: أي هيئة يجب أن تؤتمن على وضع قاعدة بيانات وطنية في هذا المجال؟ ويعيد التأكيد على أن «لجنة آدم» أوصت بإنشاء قاعدة بيانات وطنية، إذ تأتي معظم البيانات الواردة في هذا البحث نفسه من التقارير التي نشرتها الجهات الحكومية. ومع ذلك، فإن أقساماً واسعة من التقارير، مهما كانت مفصلة، تتناول نشاطاً أو موضوعاً محدوداً، ويصعب التعلم منها حول حالة السلامة ككل، وكذلك حول الصحة المهنية.

حصة قطاع البناء حوالى ٤٨٪ - ٥٥٪ من مجمل الوفيات السنوية في حوادث العمل في إسرائيل. (وكالات)

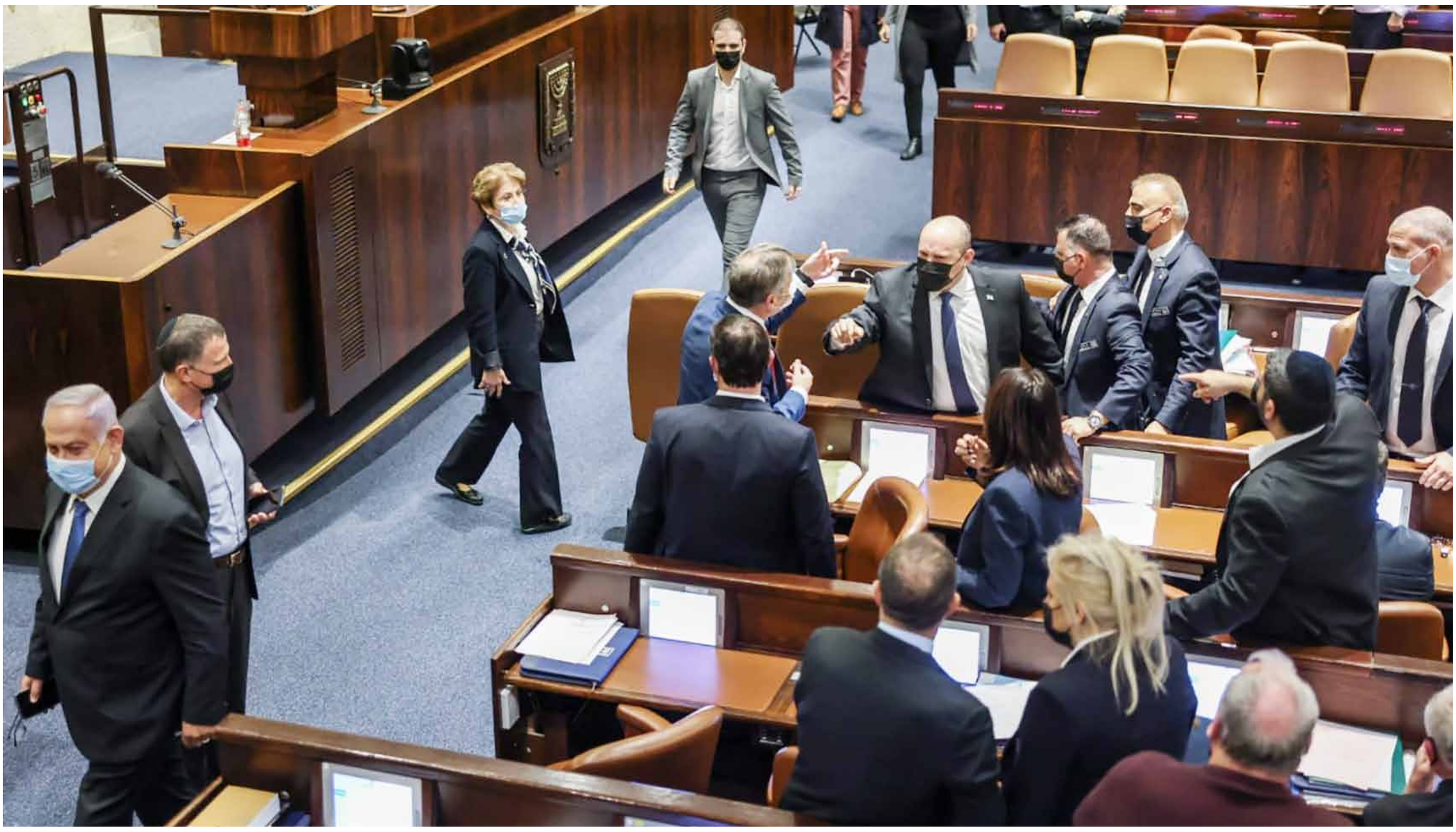

منسوب ثقة الإسرائيليين يتراجع بمختلف مؤسسات الدولة. (وكالات)

«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١»: تراجعٌ مستمر حادّ في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وأذرع السلطة!

كتب سليم سلامة:

كان لا بدّ لكلّ من يتابع منشورات «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وإصداراته المختلفة عبر سنواته العديدة أن يلاحظ حجم الأصداء التي أثارتها في العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية نتائج استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١»، على غير عادة المنشورات والإصدارات المذكورة رغم كثرتها، لما في هذه النتائج، تحديداً، من تشخيصات لتدهور خطير ومتفاقم في مقومات ما يُسمى «الديمقراطية الإسرائيلية» عموماً، أو في أبرز وأهمّ هذه المقوّمات خصوصاً، من جهة أولى، والأهمّ - لما فيها (النتائج) من مؤشرات تؤكد «السبب المركزي» لهذا التدهور وتفاقمه المستمر، وفق ما يعتقده معدّو الاستطلاع ورؤساء المعهد المذكور، من جهة ثانية.

فقد شمل الاستطلاع هذه السنة - للمرة الأولى - فصلاً خاصاً، منفرداً، يفحص تقييم الجمهور الإسرائيلي للجهاز القضائي في الدولة، وعلى رأسه بالطبع وبصورة خاصة المحكمة العليا، مدى مهنية الجهاز والمحاكم، مدى موضوعيته، مدى المهنية والموضوعية والنزاهة في اختيار القضاة ومدى حيادية وموضوعية الادعاء والقضاء. وأظهرت نتائج الاستطلاع في هذا الفصل أن نسبة مرتفعة من الجمهور الإسرائيلي، وخصوصاً بين الجمهورين الحريدي والمتدين وفي أوساط اليمين، تعتقد بأن انتخاب القضاة في الجهاز القضائي في إسرائيل يجري وفق اعتبارات سياسية؛ أن الأغلبية في معسكر اليمين، مقابل أقلية في معسكريّ «اليسار» و«الوسط»، تعتقد بأن «الجهاز القضائي في إسرائيل لا يعمل بطريقة موضوعية وحيادية تجاه منتخَبي الجمهور»؛ وهذا ما اعتبره معدّو الاستطلاع ورؤساء «المعهد» إحدى النتائج المباشرة لحملات التحريض السياسي المنهجية التي شنها، ولا يزال، قادة معسكر اليمين الإسرائيلي، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة السابق وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو.

لكنّ هذا التحليل، الذي طرحه معدو الاستطلاع ورؤساء «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يعفي الجهاز القضائي من أي مسؤولية، من واجب مراجعة النفس والفحص الجذري المعمق لأدائه وممارساته وقراراته عبر عشرات السنين، وخصوصاً إزاء التقارير غير القليلة التي نُشرت عن هذا الجهاز وخلوّه من أي شفافية في كل ما يتعلق بإدارة نفسه وأذرعه وأداء رؤسائه وأعضائه، الأمر الذي عمّق الفساد المتفشي فيه وانعكس في غير قليل من الفضائح التي تكشفت وتفجرت خلال السنوات الأخيرة بوجه خاص. وهذا ناهيك عن قرارات هذا الجهاز وممارساته التي تشكل دليلاً دامغاً على كونه أداة طيّعة في يد السلطات الحكومية الرسمية، المدنية والعسكرية، في كل ما يتعلق بالاحتلال وتكريسه وشرعنة مشروعه الاستيطاني وإجراءاته القمعية والاضطهادية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية وبسياسات التمييز والقمع والاضطهاد بحق أبناء الشعب الفلسطيني المواطنين في دولة إسرائيل.

«أمرٌ مثير لأشدّ القلق»!

نُشرت النتائج التفصيلية لاستطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١» يوم الخميس الأخير (٦ كانون الثاني الجاري) بعد أن قام رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بلسنر، ومديرة مركز «فيطربي» (مركز «غوطمان»، سابقاً) لدراسات الرأي العام والسياسات في المعهد ورئيسة طاقم «مؤشر الديمقراطية»، تمار هيرمان، بتقديم هذه النتائج إلى رئيس الدولة الإسرائيلية، إسحاق هرتسوغ، في مقر إقامته في القدس. وهذه هي السنة التاسعة عشرة على التوالي التي يُجرى فيها استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» الذي يرمي إلى تبيان وجهات التطور في المجتمع الإسرائيلي في القضايا المركزية والهامة المتصلة بما يسميه القيمون على المشروع «تحقيق القيم والأهداف الديمقراطية» وبأداء المنظومات والأذرع السلطوية المختلفة، كما بأداء الأشخاص المسؤولين من منتخبي الجمهور. ويسعى القيمون على هذا المشروع إلى أن تشكل تحليلاتهم وتقييماتهم المستخلصة من نتائج الاستطلاع مساهمة في النقاش الجماهيري العام حول وضع النظام الديمقراطي في إسرائيل وجزءاً من «بنك معلومات» كبير وواسع يساعد في توجيه النقاش حول الموضوع وتعميقه وترشيده، من خلال رسم صورة حقيقية - قدر الإمكان - عن الواقع المركب في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور الإسرائيلي العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية ومدى تقييم الجمهور لقطاع الخدمات العامة الذي تديره الأذرع السلطوية المختلفة. وقد شارك في الاستطلاع هذه السنة ١١٨٨ رجلاً وسيدة في سن فوق الثامنة عشرة، ١٠٠٤ منهم من اليهود و١٨٤ من العرب.

من أبرز الوجهات التي بيّنت نتائج الاستطلاع الأخير تكرّسها وتعمّقها في الواقع الإسرائيلي التراجع الكبير والحاد، المستمر، في ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة الرسمية، جميعها بدون استثناء، لكن بمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة على وجه التخصيص، إلى جانب التقدير المتدني للوضع العام لدولة إسرائيل، إذ يعتقد نحو الثلث منهم فقط، بأن «وضع دولة إسرائيل جيد»، وهي النسبة الأدنى خلال العقد الأخير كله، من جهة، مقابل اعتقاد نسبة مرتفعة من هذا الجمهور، نسبياً، بأن «دولة إسرائيل لا تزال مكاناً جيداً للعيش فيه»، من جهة أخرى. وللمرة الأولى منذ العام ٢٠١٦، تصدر «التوتر بين اليهود والعرب في الدولة» قائمة التوترات الأهمّ والأخطر في المجتمع الإسرائيلي.

لدى تقديم نتائج الاستطلاع لرئيس الدولة، قال رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بلسنر، إن هذه النتائج «تبيّن أنه بالرغم من التحديات الهائلة التي تواجه دولة إسرائيل، إلا أن أغلبية ساحقة من الجمهور الإسرائيلي تعتقد بأن دولة إسرائيل هي مكان جيد للعيش فيه، وهو ما يشكل مصدر تشجيع وإلهام»! ثم طالب القيادات السياسية «بتحمّل المسؤولية عن أزمة الثقة (التراجع الكبير والحاد في ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة الرسمية وبمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة) والاستعانة بخارطة الطريق التي يرسمها مؤشر الديمقراطية»، لكنه لم يقل مثل ذلك عن الانخفاض الحاد جداً في ثقة الجمهور بالجهاز القضائي! بل قال: «صورة الوضع المتشكلة بشأن رأي الجمهور الواسع بالجهاز القضائي مثيرة للقلق الشديد، إذ تثبت أن الحملة ضد هذا الجهاز قد نجحت في المس بمدى تقدير الجمهور العام لجهاز إنفاذ القوانين برمته»! وأضاف: «هذا يُلزمنا جميعاً بمواجهة الفجوة القائمة والآخذة في التعمق بين الصورة المتشكلة للجهاز وبين معايير أدائه الموضوعي، مكانته في المعايير الدولية الخاصة بمحاربة الفساد والتقدير الذي يحظى به بين الخبراء المختصين في المجال»!

من جهتها، قالت مديرة مركز «فيطربي» لدراسات الرأي العام والسياسات في المعهد ورئيسة طاقم «مؤشر الديمقراطية»، تمار هيرمان، إن استطلاع ٢٠٢١ يعزز نتائج الاستطلاعات السابقة ضمن مشروع «مؤشر الديمقراطية» والتي تؤكد حقيقة أن «مواقف الإسرائيليين في مختلف القضايا والمواضيع تتبلور وتتحدد طبقاً للرؤى السياسية التي يتبنّونها، وبالتحديد طبقاً لموقع كل منهم على خط اليمين - الوسط - اليسار». وأضافت: «في ضوء تغيير الحكومة خلال السنة الفائتة وانتقال السلطة إلى حكومة جديدة مؤلفة من أحزاب لم تكن منسجمة مع بعضها البعض في السابق، بينما بقيت أحزاب السلطة خلال العقود الماضية - وخصوصاً الليكود وأحزاب اليهود الحريديم واليمين الراديكالي - في المعارضة، نحن نلاحظ نوعاً من التبدّل في المواقف: نرى أن مصوتي أحزاب الائتلاف الحكومي، الذين كانوا في السابق متشائمين حيال مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية وذوي تقديرات سلبية بشأن أدائها، قد انتقلوا إلى الجانب الأكثر تفاؤلاً اليوم، بينما مصوتو أحزاب المعارضة الحالية، التي أُقصِيت عن سدة الحكم، يتبنون اليوم مواقف نقدية وسلبية أكثر بكثير مما كان لديهم في الماضي حيال المنظومة السلطوية عموماً».

أما رئيس الدولة، إسحاق هرتسوغ، فقال خلال مراسم تسلمه نتائج الاستطلاع السنوي، إن التراجع في منسوب الثقة الذي يكنه المواطن الإسرائيلي لمختلف مؤسسات الدولة هو أمر مثير لأشد القلق، «إذ لا بديل لنا عن الديمقراطية الإسرائيلية وعن مؤسسات الدولة. ولذلك، فإن فقدان الثقة يؤرقني جداً. لا أمل في بقاء دولة لا يثق مواطنوها بها وبمؤسساتها. فثقة الجماهير هي الكنز الأكثر أهمية لكل منظومات الدولة ومؤسساتها وأذرعها والتراجع المستمر في ثقة الجمهور بها هو شارة تحذير لنا جميعاً».

النتائج - تراجع مستمر، لكن أكثر حدة بين العرب!

شمل الاستطلاع الأخير، للمرة الأولى كما أشرنا أعلاه، فصلاً خاصاً بالجهاز القضائي الإسرائيلي، بما فيه المحاكم والنيابة العامة، وأظهرت نتائجه أن ثقة الجمهور بهذا الجهاز مستمرة في التراجع إذ تخطت في العام ٢٠٢١ عتبة النصف من المشاركين في الاستطلاع فانخفضت نسبة الذين يثقون به من بين المواطنين اليهود إلى ٤٨٪ فقط، بينما «تحطمت» نسبتهم بين المواطنين العرب من ٦٠٪ إلى ٤٤٪ فقط. وتبين من النتائج أن عدم الثقة بالجهاز القضائي نابع، بالأساس وضمن عوامل أخرى، من عدم ثقة المواطنين بالقضاة أنفسهم، بطريقة تعيينهم/ انتخابهم وبدوافعهم. فقد قال ٦١٪ من المشاركين في الاستطلاع إن اختيار قضاة الحاكم يجري «بدوافع ولاعتبارات سياسية»، بينما قال ٧٥٪ إنهم «يعتقدون بأن القضاة يتعرضون لضغوط سياسية في معرض تأدية مهماتهم». ومن بين الذين كانت لهم تجربة مباشرة مع الجهاز القضائي، عبّر ٣٤٪ فقط عن رضاهم من أداء الجهاز وقضاته، بينما قال ٣٢٪ منهم فقط إن القضاة يتعاملون مع من يمثل أمامهم في المحاكم بطريقة موضوعية.

في مسألة «تدخل المحكمة العليا في عمل الكنيست وتخويلها صلاحية إلغاء قوانين سنها الكنيست في حال تعارضها مع مبادئ الديمقراطية»، قال ٥٦٪ (أغلبية ضئيلة) من مجمل المشاركين في الاستطلاع إنهم يؤيدون ذلك. وكان هذا رأي ٧٠٪ من العلمانيين مقابل ٢٢٪ من المتدينين و١٧٪ من الحريديم. أما في التوزيعة القومية، فقد قال ٧٤٪ من العرب إنهم يؤيدون ذلك، مقابل ٥٢٪ من اليهود.

ولم يكن وضع النيابة العامة أفضل من وضع المحاكم والقضاة في سياق ثقة الجمهور، بل أسوأ: ٥٢٪ قالوا إن النيابة العامة تعمل بدوافع واعتبارات سياسية، مقابل ٣١٪ فقط قالوا إن دوافعها واعتباراتها «مهنية خالصة». وهنا، أيضاً، ظهرت فوارق في الآراء حسب الانتماء الحزبي - السياسي. فبينما قال ٦٣٪ من مؤيدي «اليسار» إن دوافع النيابة العامة مهنية، لم يقل ذلك سوى ٤٧٪ من مؤيدي «الوسط» و٢٢٪ فقط من مؤيدي اليمين (مقابل ٦٤٪ منهم قالوا إن دوافع النيابة العامة واعتباراتها «هي سياسية فقط، أو بالأساس»).

لكنّ الأخطر من هذا أن ٥٤٪ من الجمهور الإسرائيلي (الأغلبية!) تعتقد بأن الفساد متفشٍّ في الجهاز القضائي، رغم الفارق بين مؤيدي معسكر اليمين ومعسكر «اليسار» في هذا المجال، إذ قال ذلك ٦١٪ من مؤيدي اليمين، مقابل ١٨٪ فقط من مؤيدي «اليسار».

ورغم التراجع الحاد في ثقة الجمهور العام بالجهاز القضائي وبالمحاكم إجمالاً، وبالمحكمة العليا خصوصاً، إلا أن هذه الأخيرة بقيت تحتل مرتبة متقدمة بين مؤسسات الدولة الثماني التي يشملها الاستطلاع عادة من حيث ثقة الجمهور. فقد جاءت المحكمة العليا في المرتبة الثالثة (٤٨٪) بعد الجيش الإسرائيلي في المرتبة الأولى (رغم الهبوط الحاد الذي حصل هنا: من ٩٠٪ في السنة الماضية إلى ٧٨٪ في تشرين الأول الماضي، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٨) ثم رئيس الدولة في المرتبة الثانية (٦٤٪).

في توزيعة المشاركين في الاستطلاع حسب الانتماء القومي، جاء تدريج مؤسسات الدولة من حيث ثقة الجمهور بها على النحو التالي:

الجمهور اليهودي: الجيش الإسرائيلي في المرتبة الأولى (٩٠٪، مقابل ٨٢٪ في العام ٢٠٢٠)، ثم رئيس الدولة في المرتبة الثانية (٦٠٪، مقابل ٦٣٪ في ٢٠٢٠)، ثم المحكمة العليا في المرتبة الثالثة (٤٨٪، مقابل ٥٢٪ في ٢٠٢٠)، ثم الشرطة في المرتبة الرابعة (٤٢٪، مقابل ٤٤٪ في ٢٠٢٠)، ثم وسائل الإعلام في المرتبة الخامسة (٣٠٪، مقابل ٣٣٪ في ٢٠٢٠)، ثم الحكومة في المرتبة السادسة (٢٩٪، مقابل ٢٩٪ في ٢٠٢٠)، ثم الكنيست في المرتبة السابعة (٢٨,٥٪، مقابل ٣٢٪ في ٢٠٢٠)، ثم الأحزاب في المرتبة الأخيرة (١٥٪ فقط، مقابل ١٧٪ في ٢٠٢٠).

الجمهور العربي: بين الجمهور العربي أظهرت نتائج الاستطلاع أن المحكمة العليا تحتل المرتبة الأولى من حيث ثقة الجمهور العربي بها (٤٤٪، مقابل ٦٠٪ في ٢٠٢٠)، يليها رئيس الدولة في المرتبة الثانية (٣٤,٥٪، مقابل ٢٩٪ في ٢٠٢٠)، ثم الجيش الإسرائيلي في المرتبة الثالثة (٢٤٪، مقابل ٥٣٪ في ٢٠٢٠)، ثم الكنيست في المرتبة الرابعة (٢٢٪، مقابل ٣١٪ في ٢٠٢٠)، ثم الحكومة (١٩٪، مقابل ٢٥٪ في ٢٠٢٠)، ثم وسائل الإعلام (١٦٪، مقابل ٣٥٪ في ٢٠٢٠)، ثم الأحزاب (١٥٪، مقابل ٣٠٪ في ٢٠٢٠)، ثم الشرطة في المرتبة الأخيرة (١٣٪، مقابل ٣٣٪ في ٢٠٢٠).

يتضح من هذه المعطيات أن جميع مؤسسات الدولة لا تحظى بدرجة عالية من الثقة بين المواطنين العرب، أصلاً، بل هي أقل من النصف (٥٠٪) في كل المؤسسات. كما يتضح أن التراجع في الثقة بالمؤسسات الرسمية، كل منها على حدة، هو أكبر وأكثر حدة بين المواطنين العرب بصورة واضحة وأن التراجع الأكبر والأكثر حدة كان في الثقة بالجيش الإسرائيلي (من ٥٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٤٪ في العام ٢٠٢١، ورغم أنه لا يزال يحتل المرتبة الثانية!) وبالشرطة الإسرائيلية (من ٣٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ١٣٪ فقط في العام ٢٠٢١).

يرتبط هذا التراجع الحاد في ثقة المواطنين العرب بالشرطة، بطبيعة الحال، بدرجة شعورهم بالأمن والأمان في ظل تفشي الجريمة واستفحالها في المجتمع العربي. فبينما قالت أغلبية اليهود المشاركين في الاستطلاع (٦١٪) إن دولة إسرائيل «تقوم بواجبها في حماية أمن مواطنيها»، لم يقل ذلك سوى ٣٣٪ من المشاركين العرب في الاستطلاع. وسجل مؤشر «الشعور بالأمن» بين المواطنين العرب انخفاضاً حاداً من ٦٩٪ في العام ٢٠١٩ إلى ٣٣٪ في العام ٢٠٢١.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية